

دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان
دراسة تطبيقية على المنظمات العاملة في ولاية الخرطوم

عيسى عبد الرحمن الغي عبد الرحمن (إبتسام محمد أحمد محمد خير
كلية الدراسات العليا - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص

هدفت الدراسة إلي معرفة دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان بولاية الخرطوم تحديداً في مجالات مكافحة وحظر الاتجار بالبشر، وحقوق المرأة والطفل التعليمية والصحية كما تمثلت أهمية الدراسة في مساعدة المهتمين بنشر وتعزيز ثقافة وإحترام مبادئ حقوق الإنسان، وقد حاولت الدراسة الاجابة علي السؤال الرئيسي وهو: ما هو دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره يتلاءم وطبيعة المشكلة موضوع الدراسة ومناسب في تحقيق أهدافها والإجابة عن الأسئلة المطروحة، وشمل مجتمع الدراسة العاملين بالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بولاية الخرطوم، وتم تحديد العينة عن طريق العينة القصدية بحيث تم تقديرها باستخدام معاداة ريتشارد، كما استخدمت الاستبانة كأداة للحصول على البيانات وذلك بعد إجراء تطبيق أدوات القياس عليها والتي تمثلت في اختبار صدق الاداة والثبات، معاملة ارتباط محاور اداء الدراسة، تم توزيع عد 20. إستبانة، كما عولجت البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام البرنامج /حصائي للعلوم الإجتماعي (SPSS)؛، أهم نتائج الدراسة: أثبتت الدراسة بأنه توجد جهود متوسطة للمنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات اللإنسانية بنسبة 6.4 % . أكدت الدراسة وجود دور واضح للمنظمات غير الحكومية في حماية حقوق المرأة في مجالي التيم والصحة بنسب 1.4 % . أهم توصيات الدراسة: ضرورة تسهيل الاجراءات للمنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات اللإنسانية من قبل الجهات المعنية بالدولة. أهمية تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق المرأة التعليمية والصحية.
الكلمات المفتاحية: المنظمات غير الحكومية، المواثيق الدولية، حقوق الإنسان.

Abstract

The study aimed to identify the role of non-governmental organizations (NGOs) in the protection of human rights in the state of Khartoum in the field of combating and banning trafficking in human beings, women's and children's educational and health rights, and the importance of study in helping those interested in spreading and promoting culture and respect for human rights principles. The question studies what is the role of non-governmental organizations in the protection of human rights? The study relied on the descriptive approach as appropriate to the nature of the problem studied and appropriate in achieving its objectives and answering the questions raised. The study society included non-governmental organizations. As a sample was determined by means of the sample, so that it was estimated using the Richard equation. The questionnaire was used as a tool for collecting the data after the application of the measuring tools, the number of 120 questionnaires was distributed, and the data analysis through SPSS were analyzed. The main Results of the

study: The study proved that there is an average effort of non- government organization NGOs to combat and ban human trafficking and inhuman practices by 56.4% the study emphasized that there is a clear role for non-governmental organizations in protecting the rights of women in the fields of education and health by 81.4%The most important recommendations of the study: The necessity of facilitating procedures for NGOs in the field of combating and prohibiting human trafficking and inhuman practices by the concerned authorities in the State. In the protection of women's educational and health rights.

Keyword: non-governmental organizations(NGOs) , International Documents, Human Rights.

مقدمة

تعد عملية احترام وحماية حقوق الإنسان الوسيلة المرضية في تقدم المجتمعات في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. لذا أصبحت مطلب حيوى وهدف كل دول العالم سواء النامية منها أو المتقدمة، كما شكلت الهم الشاغل لدى المفكرين والعلماء على مختلف تخصصاتهم وخاصة المهتمين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية فأنشأت من أجل ذلك العديد من المواثيق الدولية والمعاهدات والإتفاقيات والإعلانات العالمية أبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 سبتمبر 948 م، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 966 م، الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تُعرف بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، إضافة للمواثيق الإقليمية والتشريعات الوطنية، كالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 963 م الصادر من منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي 2001 م)، والإعلان العالمي الإسلامى لحقوق الإنسان 981 م الصادر من المجلس الإسلامى الأوربي، والميثاق العربى لحقوق الإنسان 983 م الصادر من جامعة الدول العربية المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومشروع دستور جمهورية السودان الإنتقالى لسنة 2005م (الفقرة 7) وثيقة حقوق الإنسان، بجانب القرارات والإتفاقيات التى تخص فئات معينة فى المجتمع كإتفاقية حقوق الطفل نوفمبر 989 م، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ديسمبر 979 م وإتفاقية حظر الإتجار بالبشر ديسمبر 949 م وغيرها. ل هذا إذا تم تفعيله بصورة جادة سيحقق السلام، الان والتنمية في العالم بوجه عام والسودان على وجه الخصوص. المشكلة الأساسية التي يعاني منها السودان في المنابر الدولية والمؤتمرات هي معرفة دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان ومدى إسهامتها في معالجة إشكاليات الإستقرار والأمن داخليا وفقدان الثقة وفرض العقوبات خارجياً.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن موضوع حقوق الإنسان من القضايا التي تواجهها الدول النامية وخاصة السودان، حيث تأخذ قضايا إنتهاكات حقوق الإنسان حيزاً كبيراً في إهتمامات المنظمات غير الحكومية، تحديداً في مجالات مكافحة وحظر الإتجار بالبشر، حقوق المرأة والطفل التعليمية والصحية بولاية الخرطوم. وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية وهي: ما هو دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان؟

- إلى أى مدى «اهتمت المنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الإتجار بالبشر والممارسات اللاإنسانية؟
- هل إسهمت المنظمات غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل في مجالي التعليم والصحة؟

أهمية الدراسة

تعين هذه الدراسة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال العمل الاجتماعي والإنساني إشارة خاصة إلى العاملين في الحقل الطوعي والمنظمات غير الحكومية، كما تساعد هذه الدراسة المهتمين بنشر وتعزيز ثقافة وإحترام مبادئ حقوق الإنسان، بجانب انها تعتبر إضافة علمية للمكتبات، الباحثين والمهتمين بهذا المجال .

أهداف الدراسة

- التعرف على جهود المنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الإتجار بالبشر والممارسات اللاإنسانية.
- إبراز دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق المرأة في مجالى التعليم والصحة.
- معرفة دور المنظمات غير الحكومية في حماية ورعاية حقوق الطفل التعليمية والصحية وتأهيله إجتماعياً.

فرضيات الدراسة

- توجد جهود مقدرة للمنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الإتجار بالبشر والممارسات اللاإنسانية.
- يوجد دور للمنظمات غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة.
- يوجد دور للمنظمات غير الحكومية في حماية ورعاية حقوق الطل وتأهيلة إجتماعياً.

مجالات الدراسة

المجال البشري: العاملين بالمنظمات غير الحكومية.

المجال المكاني: ولاية الخرطوم.

المجال الزماني: وهي الفترة من مايو وحتى أغسطس 2017م.

مصطلحات الدراسة

- . الدور: مهمة ووظيفة. الدور الاجتماعي: و السلوك المتوقع من الفرد فى الد ماعة أو النمط الثقافى المحدد لسلوك الفرد الذى يشغل مكانة معينة (بن منظور 994).
- . مُنظمة غير حكومي: هيئة مكونة تختص بأعمال معينة تستعين على إنجازها بالمختصين وتشتمل على مبادئ أساسية يلتزم بها أعضاؤها.
- . الحماية: وقاية، تغطية، وتعني بالانجليزية 'protection'. (الموسوعا 996).
- . حقوق الإنسان: تعني التمتع بالمزايا والحقوق والواجبات التي يتمتع بها الآخرون دون تمييز على أساس الجنس أوالجنسية أو الدين أو اللغة أو اللون.

الإطار النظري:

بدأت فكرة المنظمات غير الحكومية في أوروبا في شكل جمعيات للرعاية ، تهدف لرعاية وخدمة الفقراء بتقديم المأوى والدواء والغذاء لهم، فكانت الحرب العالمية الثانية نقطة انطلاق هامة وأساسية في انتشار المنظمات غير الحكومية في أوروبا بعد الدمار الذي خلفته الحرب، ومن هنا نمت الحاجة للجهد الإنساني الطوعي للمساهمة في تخفيف وإزالة آثار الحرب وعليه قامت منظمات لرعاية الأيتام ومصابي الحرب ومنظمات أخرى اهتمت بالأوضاع الإنسانية للسكان المعرضين للخطر في المجتمعات، وأستمر التطور في العمل الطوعي حتى بلغ ذروته في عقد الثمانينات حيث برزت المنظمات كقنوات أساسية تصب من خلالها معونات الدول والهيئات المانحة لتنفيذ برامج الإغاثة والصحة والتعليم، وقد اعترفت الدول المانحة والهيئات الدولية بالدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية كمنفذ لبرامج المساعدات الإنسانية بأسلوب متميز في التخطيط والتنفيذ (عبد الرحيب 2000).

أنواع المنظمات الطوعية غير الحكومية

المنظمات المانحة : هي التي تقدم عوناً مادياً أو عينياً للمنظمات الطوعية غير الحكومية الوسيطة والقاعدية وتأتي موارد المنظمات الطوعية المانحة من مصادر مختلفة سواء كانت من دول أو منظمات دولية أو إقليمية أو مؤسسات خاصة أو عامة أو من أفراد.

المنظمات الوسيط : هي حلقة وصل بين المنظمات التطوعية المانحة والمنظمات التطوعية القاعدية ومنظمات العون الذاتي.

المنظمات القاعدي : تضم هذه المنظمات أعضاء للعمل على تحقيق أهداف ومصالح مشتركة اقتصادية كانت أو اجتماعية، مثل الجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية والنقابات والمنظمات السوية والشبابية.

أهداف المنظمات الطوعية غير الحكومية

تختلف الأهداف باختلاف الغرض الذي أنشئت من أجله وكذلك وفقاً للفئات التي تستهدفها كما أنها تسعى إلى تحقيق المنفعة الإنسانية وصولاً لمجتمع الكفاية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن أهم أهدافها:

- الدعم وتكامل وتوحيد الجهود في مجال التنمية.
- العمل على تنفيذ المشروعات والأنشطة بالسرعة التي تطلبها طبيعة النشاط حيث أن المنظمات الطوعية غير الحكومية لا تتقيد بالروتين كما في جهاز الدولة.
- المساهمة في دفع التنمية في الريف والحضر.
- المساعدة في إغاثة المنكوبين ، مجابهة الكوارث في المجتمع.
- مساعد المحتاجين من خلال تقديم برامج عملية.
- التعاون مع الحكومات في تنمية المجتمعات هلالى (2007).

إلا أن المنظمات الطوعية غير الحكومية تواجه مجموعة صعوبات في أداء عملها وتحقيق أهدافها وهذا يكون واضحاً في تقديم خدماتها للمستفيدين، وتتمثل هذه الصعوبات في الآتي:

- صعوبات من قبل الحكومات ذات السيادة.
- مصاعب شتى من قبل المجموعات التي تحمل السلاح متمردة على الأوضاع القائمة.
- الفساد الإداري في أجهزة الدولة يضع العراقيل حتى يلبى أطماع شخصية.
- المناطق خارج سلطة الدولة يسيطر عليها لوردات الحروب ويطلبون نصيبهم أولاً من العون.
- العنف المستشري في مناطق النزاعات والانفلات الأمني يهدد أمن وسلامة العاملين الذين يريدون إن يصلوا لإنقاذ حياة المحتاجين وربما فقدوا حياتهم في سعيهم هذا هلالى (2003).

المنظمات الطوعية غير الحكومية في السودان

يمثل العمل الدوعي بالسودان تراثاً مليونياً بالإيثار والتضحية من أجل الآخرين من ذوي الحاجات، وتمتد جذوره منذ أزمان بعيدة، وهو يعتبر رافداً من المثل والقيم الحميدة للأمة السودانية التي تتمثل في الشهامة والكرم ونجدة الضعيف وإعانة ذوي الحاجة. وجميعها تشكل أسساً نبيلة للتكافل والتراحم والتعاون بين أفراد المجتمع ويظهر كل ذلك فيما يعرف بالنفير والفرع. تطورت المنظمات الطوعية غير الحكومية في السودان من حيث الكم، حيث يقدر عدد المنظمات المسجلة في العام 980 م بحوالي 20 منظمة طوعية غير حكومية، وفي عام 990 م بحوالي 12 منظمة طوعية غير حكومية، وفي عام 2000 م يقدر بحوالي 1200 منظمة طوعية غير حكومية، وفي عام 2008 م يقدر

بحوالي 2000 منظمة طوعية غير حكومية، وفي عام 2016م يقدر بحوالي 3000 منظمة طوعية غير حكومية (عبد الرحيم 2005).

المنظمات الطوعية غير الحكومية بولاية الخرطوم

يبلغ عدد المنظمات 306 منظمة طوعية وطنية غير حكومية ويضمها جسم تنسيقي واحد. وهو المجلس السوداني للمنظمات الطوعية، تقوم هذه المنظمات بتغطية الاحتياجات في مجالات الإغاثة والخدمات الصحية والكسائية والأيوائية، واحتياجات النازحين في المعسكرات (بلال 2005). توجد أيضاً شبكات تضم مجموعة منظمات غير حكومية تشمل الشبكة السودانية لحقوق الأطفال والأسرة، الشبكة السودانية للقضاء على ختان الإناث والممارسات التقليدية الضارة، الشبكة السودانية لمكافحة الأيدز، اللجنة الوطنية للمنظمات العاملة في مكافحة التصحر، شبكة الأطفال الأيتام، شبكة الأمن الغذائي، شبكة المنظمات العاملة في النيل الأزرق، شبكة المنظمات العاملة في مجال المرأة، شبكة رعاية المسنين، شبكة شركاء السلام، شبكة مكافحة الألغام، شبكة منظمات الأطفال المشردين، شبكة منظمات جبال النوبة وشبكة منظمات دارفور للسلام والتنمية اسكوبا 2003).

مصادر نون حقوق الإنسان

تعتبر النصوص القانونية والقواعد العرفية التي تحمي حقاً من حقوق الإنسان جزءاً من قانون حقوق الإنسان. بصرف النظر عن مصدرها الدولي أو الوطني أو الديني. فحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الإنسان في الحياة والمساواة دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، هي حقوق إنسانية عنيت المواثيق الدولية بالنص عليها وحمايتها وحق الإنسان في الحرية وسلامة شخصه وحمايته من التعذيب، حقوق أساسية دستورية وتشريعية وطنية في معظم الدول (راضي والهادي 2010). والتي تشمل مجموع الحقوق الأساسية التي وردت فيما يسمى بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان لعام 1948 م international bill of Human Rights والتي تتمثل في الوثائق الدولية كما أوردها درويش 2007):

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 . . .
 - العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 م.
 - العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 م.
- تضمنت هذه الوثائق الدولية حقوق الإنسان الأساسية بما يجعلها نموذجاً لمدونة عالمية لحقوق الإنسان، نجد قواعد هذا القانون في ثلاثة مصادر رئيسية هي المصدر الدولي، المصدر الوطني والمصدر الديني (ناصر 2006). يضاف إليها مصدر احتياطي يتمثل في الإعلانات والقرارات الدولية وأحكام المحاكم واللجان الدولية المختصة بحقوق الإنسان وهي على النحو الآتي:

- المصدر الدولي: وينقسم بدوره إلى مصدر عالمي، ومصدر إقليمي:
- المصدر العالمي: يشمل المواثيق الدولية المنشأة والتطبيق وتنقسم بدورها إلى مواثيق عامة ومواثيق خاصة.
- المواثيق العام هي تكفل كل أو معظم حقوق الإنسان، وتعتبر بمثابة الشريعة العامة للحقوق الإنسانية ويدخل في هذه المواثيق:
- ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 م.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 م.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966 م.

- **المواثيق الخاص:** وهي تختص بإنسان معين (كالمرأة، الطفل، الشيخ، المعوق، والمتخلف عقلياً...إلخ)، و تختص بحق محدد مثل اتفاقيات العمل ومنع الرق والسخرة والتعذيب، أو تسري في حالات محددة كاتفاقيات الحقوق الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، دوية كانت أم أهلية.

المصادر الإقليمية لقانونية حقوق الإنسان: تشمل مواثيق حقوق الإنسان في المنظمات الدولية الإقليمية أوالمواثيق التي تطبق تطبيقاً إقليمياً مثل مواثيق حقوق الإنسان لدول مجلس أوربا ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية.

المصدر الوطني: يشمل الدساتير والتشريعات الوطنية التي تتضمن نصوصاً تكفل حقوق الإنسان.
المصدر الديني: وهو مصدر أساسي في الدول الإسلامية التي تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي دستورياً وتشريعياً كالمملكة العربية السعودية. ثم مصدر إحتياطي في الدول التي تلجأ للشريعة الإسلامية بعد استنقاء الوسائل الشرعية (ناصر 2006).

تكمال المصادر الثلاثة

هذه المصادر الثلاثة تكمل بعضها في اتجاه متوافق لحماية حقوق الإنسان، فالمصدر الدولي العالمي والإقليمي يضع القواعد العامة والخاصة للتعامل مع الإنسان وكفالة حقوقه وحمايتها بواسطة حكومات الدول ذاتها عن طريق أرتضائها بهذه المواثيق التي توقع وتصدق عليها(سال 2002). وعندئذ تطبقها السلطات الوطنية كتشريع وطني على قدم المساواة مع القوانين الوطنية مثل(السودان، ومصر وغيرها من دول العالم) أو بدرجة أعلى من هذه القوانين الوطنية كما هو الشأن في بعض الدول كفرنسا، كما يدعم المصدر الوطني حماية حقوق الإنسان في البلاد عندما تتضمن الدساتير نصوصاً تكفل هذه الحقوق وتترجمها التشريعات الوطنية المدنية والجنائية وغيرها بنصوص واضحة صريحة لحماية حقوق الإنسان (Report, 2005).

المواثيق الخاصة: هي مجموعة المواثيق الدولية التي وضعت بجهود الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة وعرضت على الدول للتوقيع عليها وإعتبارها مصدراً قانونياً ملزماً في مجالات حقوق الإنسان.
مواثيق الحماية الإنسانية الأكثر ضعفاً: النساء والأطفال والمتخلفون عقلياً والمعوقون والشيوخ وأعضاء الأقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية والأجانب والعمال والمهاجرون واللاجئون أو عديمي الجنسية أولئك يحتاجون إلى حماية وعناية خاصة، وهو ما سعت إليه الأمم المتحدة من خلال العديد من الإعلانات الدولية مع سعيها لتحويل هذه الإعلانات إلى مواثيق توقع عليها الدول وتصدق عليها ومن هذه المواثيق الدولية يوسف (2007).

- إتفاقية منع الاتجار بالأشخاص واستغلالهم في الدعارة عا. 949 م.
- إتفاقية حول الحقوق السياسية للمرأة. 1952 م.
- إتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية عا. 954 م.
- إتفاقية بشأن خفض حالات إنعدام الجنسية لعد 961 م.
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعاء. 967 م 10 ديسمبر 979).
- الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 28 يوليو 951) عا. 1951 م وبروتوكولها عا. 967 م.
- إتفاقية الرضاء بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج لعاء. 982 م.
- إتفاقية حقوق الطفل لعاء. 989 م.

الدراسات السابقة

دراسة: عادل (1993) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تساعد الشباب الجامعي في زيادة مشاركتهم في الأنشطة الإنسانية. من منظور طريقة تنظيم المجتمع، حيث أوضحت أهم النتائج فيها أن هناك عوامل سلبية ترجع للإشراف على هذه الأنشطة الإنسانية. كما فسرت على أنها بسبب عدم التزامهم بمنهج علمي في دراسة احتياجات الطلاب ومشاركتهم.

دراسة: تومادر (2000) هدفت إلى التعرف على واقع المهارات المهنية للمنظم الاجتماعي في أجهزة تنظيم المجتمع. ومعرفة مدى كفاية هذه المهارات لتحقيق أهداف المجتمع في إشباع احتياجات أفراد ومواجهة مشكلاتهم. وأهم نتائج الدراسة: ضعف مهارات الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين من وجهة نظر العملاء، عدم فاعلية أجهزة تنظيم المجتمع في الاستجابة لإشباع احتياجات العملاء المستهدفين وذلك من وجهة نظر كلاً من الأخصائيين الاجتماعيين والعملاء. كما وقد أثبتت الدراسة عدم فاعلية أجهزة تنظيم المجتمع في تناول بعض المشكلات التي تضخمت في الآونة الأخيرة كالإدمان، عدم الالتزام بالسلوك القويم في المجتمع، وزيادة الشعور بالاغتراب، وعدم الانتماء لمجتمع، وإستيراد سلوكيات جديدة في بيئتهم كثقافة العنف أي إنتهاك حقوق الآخرين.

دراسة كامل (2012) هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الدراسات في تطوير قدرات منظمات العمل الطوعي ، ومدى الاستفادة من الدراسات من قبل الجهات ذات الصلة بغرض تنمية المجتمع ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأدوات البث في ذلك. عينة الدراسة والإجراءات: حيث ضمنت عينة الدراسة منظمات وطنية ، وعالمية بولاية الخرطوم والمتمثلة في (العون الإنساني والتنمية)، (مركز دراسات المجتمع) ، ومنظمة (براكتكال أكشن) ، ومنظمة (أكورد) وأهم نتائج الدراسة: أن مرجعيات الدراسات تعتمد في أحيان كثيرة على المعلومات الأولية في صورة كلية أو نوعية أو تقارير المؤسسات مع عدم دقة البيانات المستخدمة هذا الواقع يحرم المنظمات التطوعية مرجعيات الدراسات العلمية الدقيقة ، عدم وجود سياسة عامة دقيقة لاختبار موضوعات الدراسات وفي الغالب هي استجابة لقضايا حاضرة الأية المتبعة في اعتماد مخرجات الدراسات ضعيفة وتفقر إلى العلمية في بعض الأحيان مع ضعف معايير تقويم الدراسات.

دراسة أيوب (2005) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في التقليل من المخاطر والمهددات للنازحين وهي الفئة المستهدفة في هذه الدراسة. حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، كما حددت عينة الدراسة من مجموعة منظمات وطنية وعالمية وإقليمية، مثل (برنامج الغذاء العالمي V.F.P) ، (جمعية الهلال الأحمر السوداني) ، (الوكالة الإسلامية للإغاثة، إسرائ)، أهم التوصيات: زيادة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في تنمية المجتمع، الاهتمام بالتنمية لا يتأتى إلا من خلال بناء قدرات المرأة ومشاركتها الفاعلة.

دراسة ميرغني (2011) هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف التحديات التي تواجه تمويل أنشطة المنظمات التطوعية التي لا تهدف إلى الأرباح، وكان ذلك بالتطبيق على نماذج من المنظمات الطوعية الوطنية والأجنبية في ولاية الخرطوم. أهم نتائج الدراسة: إن الممولون يضعون شروطاً صعبة التحقيق بالتطوير والتعجيز في الإجراءات ، خاصة في حالة المشاريع المتوسطة والضخمة وهذا العامل يمكن اعتباره من احد العوامل المؤثرة سلباً في الحصول على التمويل، البيئة السياسية (الداخلية ، الخارجية) والحصار الاقتصادي المفروض على السودان والحروب والنزاعات الداخلية تؤثر بشكل فاعل على حجم التمويل وإمكانية توزيعه الجغرافي في البلاد، وجود مصادر محددة جداً للتمويل في مقابل كثرة الأزمات والكوارث العالمية. كما أوصت الدراسة: نشر ثقافة العمل الطوعي والسلام بشكل أوسع وإيداء حسن النوايا

خاصة في الأمور المتعلقة بالعمل الطوعي، ضرورة توفير بروفایل متكامل للمنظمة بما في ذلك الاهتمام بالتسجيل القانوني في مفوضية العون الإنساني بحيث يحتوي هذا البروفايل (مقر ايت، عناون اتصال، تلفونات، فاكس، بريد الكتروني، ويب سايت، أر ف يحتوي على منجزات المنظمة منذو أنشاؤها).

الطريقة الإجرائية

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره يتلاءم وطبيعة المشكلة موضوع الدراسة ومناسب في تحقيق أهدافها والإجابة عن الأسئلة فضلاً على أنه المنهج الذي يقوم على وصف الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة والمشكلة وتصويرها كميًا عن طريق جمع البيانات.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

عينة الدراسة: تم اختيار لعينة عن طريق العينة القصدية، وعددها 120 مبحوث.

وصف أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة للحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة واشتملت الاستبانة على ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

المحور الأول: ويشمل عدد 8 فقرات عن جهود المنظمات في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات للإنسانية.

المحور الثاني: ويشمل عدد 7 فقرات عن دور المنظمات في حماية حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة.

المحور الثالث: ويشمل عدد 6 فقرات عن دور المنظمات في حماية ورعاية حقوق الطفل التعليمية والصحية وتأهيله اجتماعياً.

خامساً تقييم أدوات القياس

وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

- **صدق أداة الدراسة:** يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله على كل من:

(أ). **اختبار صدق م توى المقياس:** بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة ثم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (١) من المحكمين في مجال موضوع الدراسة. وقد اعتبر الدارس الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري، وصدق المحتوى للأداة وأن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له. وبذلك تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية.

- **اختبار الثبات:** أن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وبالتالي كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهنا قد اعتمدت الدراسة لاختبار ثبات أداة الدراسة على طريقة الارتباط، وذلك كما يلي:

(أ) // معامل ارتباط محاور أداة الدراسة بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه

وقد قام الدارس باستخراج قيم معامل الارتباط لمحاور الدراسة بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه، وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم ١٠ (يبين معامل ارتباط محاور أداة الدراسة بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه

م	محاور الدراسة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	جهود المنظمات في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات الإنسانية	0.765	0.000
2	دور المنظمات في حماية حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل	0.878	0.000
3	دور المنظمات في حماية ورعاية حقوق الطفل التعليمية والصحية وتأهيله اجتماعيا	0.732	0.000

المصدر: إعداد الدارس من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول أن جميع محاور أداة الدراسة جاءت بعلاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 (بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه. مما يشير إلى عدم وجود محاور فرعية قد تضعف من مصداقية أداة الدراسة البنائية

تطبيق إستبانة الدراسة

بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة، قام الدارس بالاتصال على أفراد العينة تم توزيع الاستبانات في المجتمع موضع الدراسة حيث قابل الدارس أعضاء لجنة الدراسة. تم توزيع 120 استبانة وتم استبعاد الاستبانات الناقصة أو المتناقضة في اجاباتها إلى ان بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل 102 استبانة سليمة بنسبة استرجاع بلغت 5 %.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

عالج الدارس البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ثم قام الدارس بما يلي: (ترميز متغيرات الدراسة بطريقة واضحة، إدخال بيانات استمارات الاستفتاء المصححة مسبقاً إلى الحاسب الآلي). ولتحليل البيانات، تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية: (/ إجراء اختبار الثبات Reliability Test)، (/ أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة.

تحليل بيانات الدراسة: يشتمل هذه الجزء من الدراسة تحليل محاور الدراسة ومناقشة فروض الدراسة وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

التحليل الإحصائي لعبارات محاور الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة والبالغ قيمته () والذي تم تقديره مجموع درجات أوزان المقياس (أوافق بشدة، أوافق، محا ، لا أوافق، لا أوافق بشدة) على مكونات المقياس (/ 5 = 5 / 5) (/ 5) . حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي ()، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

اختبار (لدلالة الفروق: وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية للفروق عند مستوى معنوي 5 % ويعنى ذلك انه إذا كانت قيمة (المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5 % تعنى وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية. إما إذا كانت قيمة (عند مستوى معنوية أكبر من 5 % فذلك معناه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية.

عرض وتحليل بيانات المحور الأول: توجد جهود مقدرة للمنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات الإنسانية.

للإجابة عن هذا المحور تم حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي وقيمة (t) للتعرف على آراء الباحثين حول جهود لمنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات الإنسانية كما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١): التحليل الإحصائي لعبارة المحور الأول

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	التتيب
1	للمنظمة إسهامات واضحة في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر	3.01	1.09	١.2 %	متوسطة	2.51	0.002	1
2	للمنظمة أجندة واضحة ومتاحة للجميع في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر	2.92	1.10	58.4 %	متوسطة	0.717	0.475	3
3	تقدم المنظمة أنشطة وبرامج تحد من مكافحة وحظر الاتجار بالبشر	2.87	1.08	7.4 %	متوسطة	1.18	0.239	4
4	للمنظمة خطة تشغيلية مفصلة لمكافحة وحظر الاتجار بالبشر	2.69	0.962	53.8 %	متوسطة	0.201	0.841	7
5	تواجه المنظمة صعوبات ومعوقات في مجال حماية حقوق الإنسان	2.98	0.984	١.6 %	متوسطة	0.710	0.451	2
6	تقدم المنظمة تقارير للسلطات الحكومية بالدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان	2.77	0.910	5.4 %	متوسطة	0.155	0.801	6
7	تقوم المنظمة بتقديم تقارير للمجتمع الدولي حول حقوق الإنسان	2.60	0.902	١.0 %	متوسطة	0.250	0.891	8
8	للمنظمة عموماً جهود مقدرة في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر	2.78	0.963	55.6 %	متوسطة	0.991	0.445	5
	اجمالي العبارات	2.83	0.998	56.4 %	متوسطة	0.654	0.421	

المصدر: إعداد الدارس من نتائج التحليل 2017

يتضح من الجدول رقم (١) ما يلي:

المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الأول أقل من الوسط الفرضي للدراسة (١) وأقل من الوزن النسبي (0 %) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أكبر من (١.05) ماعدا العبارة (الأولى) حيث يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي ووزنها النسبي أكبر من ١0 % وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جهود المنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات الإنسانية (تعتبر استجابة متوسطة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره ١.82) وانحراف معياري (١.998) وأهمية نسبية (6.4 %).

يلاحظ من الجدول أن الفقرة (للمنظمة إسهامات واضحة في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (١.01) بانحراف معياري (١.09) وبأهمية نسبية متوسطة بلغت (١0.2 %).

تليها في المرتبة الثانية العبارة تواجه المنظمة صعوبات ومعوقات في مجال حماية حقوق الإنسان) بمتوسط حسابي (١.98) وانحراف معياري (١.984) وبأهمية نسبية (9.6 %).

أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة تقوم المنظمة بتقديم تقارير للمجتمع الدولي حول حقوق الإنسان (حيث بلغ متوسطها 1.60) وبانحراف معياري (1.902) وأهمية نسبية بلغت 2) %.

ويبين الجدول (١) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات المحور (ماعدا عبارة الأولى) وذلك من خلال اختبار T لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (-) لدلالة الفروق لجميع العبارات (1.654) بمستوى معنوية (1.421) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (1.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول وجود جهود متوسطة للمنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات اللاإنسانية بمستوى استجابة متوسطة. بنسبة 6.4%، وقد أوضح الدارس هذه النتيجة إلى غموض دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات اللاإنسانية، بجانب أن هذا المحور يعتبر من المجالات الحساسة التي تقيدها السلطات الحكومية على المنظمات غير الحكومية وذلك لإرتباطة الكبير بالوضع السياسي والأمني وأسلوب الحكم. وقد لاحظ الدارس هذا من خلال عدم تفاعل المبحورين بالمنظمات غير الحكومية مع هذه المحور تحديداً.

ثانياً: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: دور المنظمات في حماية حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة.

جدول رقم (١): التحليل الإحصائي لعبارات المحور الثاني للإجابة عن هذا المحور تم حساب المتوسط الحسابي، الاحراف المعياري، الوزن النسبي وقيمة () للتعرف على آراء المبحورين حول دور المنظمات في حماية حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة. كما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١): التحليل الإحصائي لعبارات المحور الثاني

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	للمنظمة مساهمة واضحة في تعليم النساء المتأثرات بالنزاعات	4.17	1.09	3.4 %	مرتفعة جدا	11.1	0.000	3
2	تساهم المنظمة بتقديم مساعدات صحية للنساء المتأثرة بالنزاعات	4.13	1.10	82.6 %	مرتفعة جدا	10.9	0.000	4
3	تساهم المنظمة في تقديم برامج الصحة الإيجابية للنساء	3.98	1.08	3.6 %	مرتفعة	10.2	0.000	5
4	تساهم المنظمة في محو الأمية الوظيفي للمرأة	3.95	0.962	79.0 %	مرتفعة	10.1	0.000	6
5	تساهم المنظمة في تدريب وتأهيل النساء في مهارات الحياة وعمل مشروعات	4.26	0.984	5.2 %	مرتفعة جدا	12.6	0.000	1
6	للمنظمة أنشطة ومشروعات تتضمن النوع الاجتماعي	4.25	0.910	85.0 %	مرتفعة جدا	13.9	0.000	2
7	للمنظمة برامج تدريبية للنساء في فض النزاعات وبناء السلام والتعايش السلمي	3.78	0.963	5.6 %	مرتفعة	7.02	0.000	7
	جميع الفقرات	4.07	1.01	1.4 %	مرتفعة جدا	10.8	0.000	

المصدر: إعداد الدارس من نتائج التحليل 2017

يتضح من الجدول رقم (١) ما يلي:

المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (١) وأكبر من الوزن النسبي (0 %) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (1.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على دور المنظمة في

حماية حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة) بمستوى استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره 1.07) وانحراف معياري 0.01) وأهمية نسبية 1.4) % . ويلاحظ من الجدول أن الذرة تساهم المنظمة في تدريب وتأهيل النساء في مهارات الحياة وعمل مشروعان) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة 2.26) (بانحراف معياري 1.901) وبأهمية نسبية مرتفعة جدا بلغت 5.2) % . تليها في المرتبة الذنية العبارة للمنظمة أنشطة ومشروعات تتضمن النوع الاجتماعي) (بمتوسط حسابي 1.25) وانحراف معياري 1.908) وبأهمية نسبية 5) % . أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (للمنظمة برامج تدريبية للنساء في فض النزاعات وبناء السلام والتعايش السلم) حيث بلغ متوسطها 1.78) (بانحراف معياري 1.913) وأهمية نسبية بلغت 5) % . ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات المحور وذلك من خلال اختبار T لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة T لدلالة الفروق لجميع العبارات 0.8) (بمستوى معنوية 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المنوية 0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة جدا على اجمالي العبارات التي تقيس الدور الواضح للمنظمة في حماية حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل).

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول وجود دور واضح للمنظمة في حماية حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل العبارات التي تقيس بمستوى استجابة مرتفعة، بسنة 1.4) % مما يشير علي أن المنظمات غير الحكومية تستهدف في عملها السكان المعرضين للخطر تديد المرأة وهي الأكثر عرضة للتأثر بالنزاعات ونائجها من تشرد ونزوح ، بجانب أن المرأة تمثل أساس المجتمع فتأهيلها يعني إصلاح المجتمع، ويلاحظ الدارس أن المنظمات غير الحكومية لها مجهودات مقدرة في مناصرة وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها سواء عبر النوع أي الجنسانية أو مساعدتها في الشأن الصحي تحديداً الصحة الإنجابية والصحة الأولية وصحة الأمومة والطفولة بينما تشير هذه النتيجة إلي أن المنظمات غير الحكومية ومن خلال تحليل بيانات الدراسة لها دور واضح في حماية حقوق المرأة لكن بجانب آخر قد نتسأل عن دور الحكومات في ذلك وهل بالفعل يوجد دور للحكومة والمؤسسات الحكومية المعنية بالمرأة في ولاية الخرطوم دور في حماية حقوق المرأة. وبالتالي هذه النتيجة تفتح طريق لدراسات اخري تحديداً معرفة دور الحكومة في حماية حقوق المرأة، أيضاً الكشف عن دراسات مقارنة بين دور كل منهما في حماية حقوق المرأة في مجالات الصحة، التعليم وغيرها.

ثالثاً: عرض وتحليل بيانات المحور الثالث: دور المنظمات في حماية ورعاية حقوق الطفل التعليمية والصحية وتأهيله اجتماعياً. للإجابة عن هذا المحور تم حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي وقيمة (لتعرف علي أراء المبحوثين حول دور المنظمات في حماية ورعاية حقوق الطفل التعليمية والصحية وتأهيله اجتماعياً. كما هو موضح في الجدول رقم 1).

جدول رقم ١): التحليل الإحصائي لعبارات المحور الثالث

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	للمنظمة مساهمة واضحة في تعليم ورعاية الأطفال المشردين والنازحين	4.08	0.930	1.6 %	مرتفعة جدا	11.7	0.000	4
2	تقوم المنظمة بتقديم أنشطة وبرامج تشجع على تعليم الأطفال	4.16	0.920	83.2 %	مرتفعة جدا	12.6	0.000	3
3	أسهمت المنظمة في حماية ورعاية حقوق الطفل الصحية	4.22	0.918	4.4 %	مرتفعة جدا	13.3	0.000	1
4	تساهم المنظمة بتقديم مساعدات صحية للأطفال	4.21	0.893	84.2 %	مرتفعة جدا	13.6	0.000	2
5	تقوم المنظمة بتقديم وجبة غذائية للطلاب	3.62	0.902	2.4 %	مرتفعة	5.18	0.000	6
6	أنشطة وبرامج المنظمة أسهمت في خفض معدلات الفاقد التربوي والتسرب المدرسي، وتأهيل الأطفال المشردين ودمج فاقدي السند في المجتمع	4.02	0.954	80.4 %	مرتفعة جدا	10.7	0.000	5
	جميع الفقرات	4.05	0.909	81%	مرتفعة جدا	11.2	0.000	

المصدر: إعداد الدارس من نتائج التحليل 2017

يتضح من الجدول رقم ١) ما يلي:

المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (١) وأكبر من الوزن النسبي (0 %) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (١.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على دور المنظمة في حماية ورعاية حقوق الطفل التعليمية والصحية وتأهيله اجتماعياً) بمستوى استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (٠.05) وانحراف معياري (0.909) وأهمية نسبية (1) % . ويلاحظ من الجدول أن الفقرة أسهمت المنظمة في حماية ورعاية حقوق الطفل الصحي (جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٠.22)) بانحراف معياري (١.918) وبأهمية نسبية مرتفعة جدا بلغت (4.4) % . تليها في المرتبة الثانية العبارة أسهمت المنظمة في حماية ورعاية حقوق الطفل الصحي (بمتوسط حسابي (٠.21)) وانحراف معياري (١.893) وبأهمية نسبية (4.4) % . أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة تقوم المنظمة بتقديم وجبة غذائية للطلاب (حيث بلغ متوسطها (١.62)) وانحراف معياري (١.920) وأهمية نسبية بلغت (2.4) % . ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع العبارات وذلك من خلال اختبار T لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (-) لدلالة الفروق لجميع العبارات (1.2)) بمستوى معنوية (١.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (١.05)) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة جدا على دور المنظمة في حماية ورعاية حقوق الطفل التعليمية والصحية وتأهيله اجتماعياً .

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول وجود دور المنظمة في حماية ورعاية حقوق الطفل التعليمية والصحية وتأهيله اجتماعياً" بمستوى استجابة مرتفعة جدا.

ملخص نتائج الدراسة

- أثبتت الدراسة بأنه توجد جهود متوسطة للمنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات اللاإنسانية بنسبة 6.4 %.
- أكدت الدراسة وجود دور واضح للمنظمات غير الحكومية في حماية حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل بنسبة 1.4 %.
- أكدت الدراسة بأنه يوجد دور للمنظمات غير الحكومية في حماية ورعاية حقوق الطفل التعليمية والصحية وتأهيله اجتماعيا وذلك بنسبة 1 %.

توصيات الدراسة

- (. ضرورة تسهيل الاجراءات للمنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات اللاإنسانية من قبل الجهات المعنية بالدولة.
- (! إمكانية تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة بولاية الخرطوم.
- (} تشجيع فتح الفرص أمام المنظمات غير الحكومية في حماية ورعاية حقوق الطفل التعليمية والصحية وتأهيله اجتماعيا بولاية الخرطوم.

المقترحات

عمل المزيد من البحوث والدراسات في مجال:

- ✓ مكافحة الإتجار بالبشر والممارسات اللاإنسانية.
- ✓ مجال حماية ورعاية الطفولة.

المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم.
- ❖ السنة النبوية.

المعاجم

- بن منظور 994 . 414 هـ)، لسان العرب، بيروت، لبنان، ص 37 648
- بن منظور، 993)، سان العرب، المجلد الثالث، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ص 18 .
- مجموعة من علماء العالم، 996 م 416 هـ)، الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الاولى، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 7 110 11 .

الكتب

- راهيم إمام يوسف 999)، تجربة الاتحاد العام للجمعيات والمنظمات الخاصة في مساعدة الفقراء والمساكين، في ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام، مركز صلاح كامل لناقتصاد الإسلام، ص 9 .
- أحمد مصطفي خاطر 998)، مقدمة في بحوث الخدمة الاجتماعية، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص 3 .
- دليل المنظمات غير الحكومية، 012)، ص 3 .
- سامية محمد فهمي، 000)، المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، ص 12 .

- سعاد الشقاروى، (1979)، نسبية الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 1
- صبحي المحمصاني، (1979)، أركان حقوق الإنسان، بحث مقارنة بالشرعية الإسلامية والقوانين الوضعية الحديثة، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين بيروت، ص 15
- عبد الرحمن أحمد عثمان (2003م)، العمل الطوعي مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العملية في ظل العلوم والنظام العالمي الجديد، دار جامعة إفريقيا للطباعة والنشر، ص 1.
- علاء عبد الحسن العنزي وسؤدد طه العبيدي (2006)، مفهوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان والمعوقات التي تواجهها، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، السنة السادسة، ص 111، 112.
- مازن ليلو راضي، حيدر أدهم عبد الهادي، (2010م)، المدخل لدراسة حقوق الإنسان، دار قنديل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 9، 20
- محمد سليم الطراونة، (1994)، حقوق الإنسان وضمانياتها في القانون الدولي الإنساني، دراسة مقارنة بالتشريع الأردني، الطبعة الأولى، عمان، ص 2.
- محمد فهيم رويش، (2007م)، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون، القاهرة، ص 35
- مدحت محمد أبو النصر، (2007)، إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسات في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والثقافة والمسألة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، طبعة الأولى، ص 4، 28.
- نبيل عبد الرحمن ناصر، (2006م)، ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقاً للقانون الدولي والتشريع الدولي، الإسكندرية، ص 3، 17.

الاجنبية

- African Union (2010) Charter on Human and Peoples. Rights on the Rights of Women in Africa
- Report, 2005، (Social Justice Commissioner, Social Justice Report 2005, HREOC Sydney 2005, pp138-146
- Weber, max.(1968) Economic and Society, Ed by Guenther Roth and elus, Bedminster Press, New York. 1968 P4.

الدراسات

- أيوب كلال أيوب، (2005)، دور المنظمات التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية - النازحين، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 7
- كامل مصطفى الأمين، (2012)، دور المنظمات التطوعية في إعداد الدراسات ومدى الاستفادة من مخرجاتها لأغراض تنمية المجتمع، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 5، 18
- ميرغنى محجوب أحمد حسين، (2011)، التحديات التي تواجه تمويل المنظمات غير الحكومية في مشروعات العمل الطوعي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 10، 11
- هالة السيد إسماعيل هلال، (2003م)، دور الأمم المتحدة في حماية حقوق المرأة، دراسة حالة لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ص 2.

- هالة السيد إسماعيل هلالى، 007:م)، دور المنظمات الدولية غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان (دراسة لحالتي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 6 . 27

مواقع الانترنت:

17/03/2009 بتاريخ / Www. Umn .ed human/arab/icrc6.htm

www.ohchr.org/english/bodies/chr/sessions/61/lisdocs.htm -

- بيان المنظمات غير الحكومية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان 6 نوفمبر/تشرين 2012م

<http://www.achrs.org/images/stories/news/center/pdf/0612.pdf>

- Social Justice Commissioner, Social Justice Report 2005, HREOC ، (Report, 2005 Sydney 2005, pp138-146